المحور العاشر: اقتراب الدولة والمجتمع

ثمة اتجاه يؤكد على أن المجتمع باعتباره سابقا على الدولة فإنه الأكثر تأثيرا عليها، ويعزز أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالإشارة إلى مشاهدات متعددة، فشكل الدولة ابتداءً هو انعكاس لطبيعة المجتمع، فالصفة الفيدرالية للدولة مثلا تعبر عن طبيعة اجتماعية معينة حيث أن المجتمعات المنقسمة عرقيا أو التي تتسم بطابع مجزأ ومستقل هي التي تفرض الطابع الفيدرالي للدولة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وفي المقابل فإن أحد تفسيرات الطابع المركزي للسلطة في الدول الموحدة هو طبيعة المجتمع كمجتمع متجانس موحد في لغته وثقافته ، وفي المقابل ثمة اتجاه آخر يبرز أن سعي الدولة لأن تكون لها الغلبة في التأثير على المجتمع والسيطرة عليه ما جاء في تعريفاتها هو أنها من تقوم بتحديد من يحصل على ماذا ولماذا، كما أن الدولة تسعى لتعظيم سيطرتها من خلال احتكارها استخدام العنف المشروع.

والجدل بين هذين الاتجاهين أفرز اتجاها ثالثا أكّد على خطأ بحث أولوية تأثير أحدهما على الآخر، وعدم دقة الفصل بين الدولة والمجتمع لأن ثمة تداخلا وتشابكا بينهما، ومن ثم يصبح التساؤل حول العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر من حسم طبيعة هذه العلاقة لصالح الدولة أو المجتمع.

1- العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع: يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل المحددة لعلاقة الدولة بالمجتمع نفصلها كما يلي:

- **تقاليد الدولة وخصائصها:** فمن الناحية القانونية هناك أكثر من مائتي دولة حول العالم، لكنها مختلفة من حيث رسوخ الدولة داخل المجتمع ودرجة السيطرة وقوة المؤسسات السياسية الرسمية، فتقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة، ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخيا، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها، أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.
- **صفات المجتمع:** من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمري والنوعي وغيرها من الخصائص.
- **السياق:** وهو مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

2- الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والمجتمع وإعادة الاعتبار للدولة (مفهوم الضبط الاجتماعي)

لقد تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة ودورها خلال الستينيات والسبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وتحول إلى مفهوم مهمل نتيجة اعتبارات متعددة منها:

- الاعتقاد بأن مفهوم الدولة مفهوم تاريخي يعبر عن تأثير المنهج القانوني الدستوري على علم السياسة، لذا من ضرورة الاهتمام بمفهوم النظام السياسي كمفهوم مركزي جديد في علم السياسة.
- تأثير المدرسة السلوكية خلال تلك الفترة وإعطاء الأولوية للسلوك كبؤرة للتحليل بدلا من المؤسسة.
- تأثيرات كلا من الأيديولوجيتين الليبرالية والماركسية، إذ أن الدولة في التحليل الليبرالي هي حكم محايد بين الطبقات أو الجماعات بما يقلل من أهمية دراستها، أما الايديولوجية الماركسية في تفسيراتها السائدة فترى الدولة جزءا من البناء الفوقي وإنعكاسًا للطبقات وهي مجرد أداة للطبقة المهيمنة لفرض هيمنتها وبالتالي

تصبح دراسة الدولة ذات أهمية ثانوية، وتصبح الأولوية لدراسة البناء الطبقي باعتباره يشكل البنية التحتية الحقيقية للتفاعلات وللتطور التاريخي.

وقد جاءت عودة الاهتمام بمفهوم الدولة إلى قلب التحليل السياسي تأثرا بالعلوم الأخرى، وخاصة الأنثروبولوجيا السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وقد ساهمت هذه العلوم في تطوير مفهوم "الضبط أو التحكم الاجتماعي" باعتباره الوظيفة الرئيسية التي لا غنى عنها في أي مجتمع أو جماعة بشرية لضمان استمرارية المجتمع وضبط أمنه واقتصاده.

ويستحضر هذا المفهوم بوضوح العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو بهذا المعني يعيد الدولة إلى قلب التحليل السياسي، ويقصد بالضبط الاجتماعي في أوسع معانيه وضع الحدود والقواعد لتنظيم حياة البشر في تعاملهم مع بعضهم البعض، أي وضع القواعد التي تحدد ماهية السلوكيات والتصرفات المقبولة أو المرفوضة في المجتمع في مختلف المجالات وفرض احترام هذه القواعد من خلال آليات متعددة من بينها توقيع الجزاءات على المخالفين لها، مع اتساع نطاق هذه الجزاءات بين مجرد الاستهجان وصولا إلى الحرمان من الحق في الحياة سواء بسلطة القانون (عقوبة الإعدام) أو غير ذلك (مثل عادات الثأر مثلا).

ويمكن تحليل النظم السياسية والمقارنة بينها على حسب العلاقة بين الدولة والمجتمع انطلاقا من مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال السعي للإجابة على عدة تساؤلات من أهمها:

- ما هي أنماط السلوك المقبولة في المجتمع في المجالات المختلفة، سواء على مستوى الممارسات الاجتماعية العامة فيما يختص بالمأكل والملبس، أو فيما يتعلق بالممارسات السياسية مثل المشاركة السياسية في الانتخابات من عدمها؟.

- وما هو مضمون الضبط الاجتماعي ومجالاته؟ فجميع المجتمعات فيها درجة من الضبط الاجتماعي لكن العبرة بمضمون هذا الضبط: هل يصل إلى درجة إلغاء فردية الإنسان وذاتيته أو يسعى لذلك أم أنه يبقى في إطار الحد الأدنى للحفاظ على أمن المجتمع؟ فأشكال ودرجات ومجالات وحدود الضبط الاجتماعي تختلف من بلد لآخر بما يشكل مجالا للمقارنة وتحليل مصادر الاختلاف ودلالاته.

- من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وتكشف إجابة هذا السؤال عن عدم احتكار الدولة والمؤسسات الرسمية لعملية الضبط الاجتماعي، ويسهل إدراك ذلك لدى ملاحظة تلاقي الضبط الاجتماعي في جانب كبير منه مع عملية التنشئة التي تشكل أحد وجوه الضبط الاجتماعي إذ تعني بزرع قيم لضمان استقرار المجتمع أو توجيه السلوك على نحو معين، وبهذا المعنى فإن قائمة الفاعلين الممارسين للضبط الاجتماعي تتسع لتشمل ابتداء الأسرة ثم المؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية والإعلام والأحزاب والنقابات وشلل الأصدقاء والمعارف وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أي أن المجتمع شريك للحكومة في ممارسة الضبط الاجتماعي، ويقود ذلك بالضرورة إلى تساؤلات أخرى حول طبيعة العلاقة بين الطرفين في إطار هذه الممارسة.

- ما هي أبعاد التفاعل (الصراع/التعاون / التكامل/ ...) حول تنظيم حياة الناس؟ فنتيجة عدم احتكار الدولة للضبط الاجتماعي يثور التساؤل حول من له السيطرة أو الدور الأكبر في الضبط الاجتماعي: هل تقوم الدولة بالدور الأكبر أم منظمات المجتمع، وفي أي مجالات؟ وهل قوة دور أي منهما تأتي على حساب قوة الطرف

الآخر ودوره؟ كيف يتم تحقيق الضبط الاجتماعي من قبل مختلف المؤسسات؟ ، أي يصبح التحليل السياسي معنيا بتحديد من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وكيف يمارسه؟ وما هو مضمون هذا الضبط؟.

قد يكشف التحليل الأولي عن حالة من التنافس بين الدولة والمجتمع إذ تسعى الدولة لزيادة نصيبها من الضبط الاجتماعي باعتبار ذلك أساسيا لدعم شرعيتها وفرض الطاعة والقبول على الناس في مقابل سعي المجتمع للحفاظ على هامش الاستقلالية لممارسة دوره في السيطرة الاجتماعية، وقد تواجه الدولة جماعات رافضة لدورها على نحو ما يتجسد في أوضح حالاته في نزعات الانفصال أو زيادة الاستقلال عن الدولة لدى جماعات مثل الأكراد في العراق وتركيا وكذلك جنوب السودان وغير ذلك، فالمجتمع قد يعترض على سيطرة الدولة استنادا إلى أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو طبقية مع تفاوت درجات التعبير عن هذا التحدي، لكن تظل السمة المشتركة هي ديناميكية المجتمع والدولة في التفاعل بينهما على السيطرة الاجتماعية.

3- تفكير أولي في الموضوعات المقترحة للبحوث حول العلاقة بين الدولة والمجتمع: يطرح تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع موضوعات متعددة للبحث والنقاش منها:

- موضوع بناء الدولة وبناء الأمة.
- شرعية الدولة: من أين تستمد الدولة شرعيتها وعلى أي أساس تطالب المواطنين بالطاعة، هل على أساس الفاعلية والإنجازات أم التمثيل وتعبير القرارات عن اختيارات المواطنين أم ماذا؟
- صفات الدولة: إلى أي مدى تتوافر صفات الدولة وتقاليدها وما تأثيرات ذلك ودلالاته على العلاقة بين الدولة المجتمع.
- تأثيرات التنوع (الانقسام) في بنية المجتمعات على الدولة وبنائها وشرعيتها وعلى عملية التحكم والضبط الاجتماعي.
- الطابع المركب لكل من الدولة (بين عسكريين، بيروقراطيين، مصلحين، محافظين، دينيين، ثوريين..) والمجتمع (بقطاعاته الدينية واللغوية والمهنية ..) وأنماط العلاقات بين القطاعات المختلفة فيهما بين التعاون والتنافس والصراع.
- دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التعبئة الاجتماعية وكيفية القيام بهذا الدور وارتباطه بأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- موضوع قوة الدولة وفشلها وانهيارها من منظور علاقة الدولة والمجتمع: ويتطرح ذلك تساؤلات متعددة مثل: من أين تكتسب الدولة قوتها ومتى وكيف تفقدها؟ هل يؤدي ضعف الدولة إلى انهيار الدولة ؟، وهل يؤدي ذلك إلى انهيار المجتمع؟
- كيف يؤثر المجتمع على شكل النظم السياسية وكيف يؤثر المجتمع على تغيير النظم السياسية.
- متى تتمرد المجتمعات على دولها: ما الذي يوصل المجتمعات لهذه الحالة ولماذا تفشل الدول في استيعاب هذه التغيرات ومطالب هذه القوى؟.